سلوى الملا

اللغة العربية ومجلس الأمناء

* تحتاج اللغة العربية قانونا يحميها في ظل الغزو الفكري والثقافي والاجتماعي وغيرها من أشكال التقليد والتبعية التي جعلت من يكتب ويتحدث ويدرس باللغة العربية وكأنه درجة ثانية عمن يتحدث ويدرس ويكتب بالغة الأجنبية أيا كانت طبيعة وثقافة هذه اللغة. يكفينا قانونا ودستورا وإلزاماً أن لغة القرآن الكريم نزلت باللغة العربية، ويكفينا فخرا وشرفا لهذه الأمة أن اختار الخالق سبحانه أن يكون خاتم الأنبياء والمرسلين من لغتهم العربية ومن يتحلون بمكارم الأخلاق وفضائلها

* تُشكر قيادتنا الرشيدة على هذا القانون الذي ألزم في نصوص مواده وفرض غرامة 50,000 ريال لمن يخالفه، واللغة العربية هي اللغة الرسمية الذي نصت عليه المادة 1 من الدستور الدائم لدولة قطر الصادر في 2004 وجاءت المادة 6 ومادة 7 بالنص التالي: مادة (6) «تلتزم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التابعة للدولة بالتدريس باللغة العربية، إلا إذا اقتضت طبيعة بعض البرامج الأكاديمية تدريسها بلغة أخرى، وفقاً لما يقرره مجلس أمناء الجامعة أو وزارة التعليم والتعليم العالي، بحسب الأحوال».

* لله الحمد في دولة قطر عدد من الجامعات التابعة لمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع والتي عدد منها تابعة لجامعة حمد بن خليفة أو تلك الجامعات العالمية التي فتحت لها فروعا في دولة قطر، واللغة الرئيسية التي تدرس فيها اللغة الإنجليزية والتي تبقى عائقا أمام الحصول على القبول من حيث اختبارات اللغة الإنجليزية التوفل والآليتس أو اختباراتGRE أو GMAT واللذين يعتبران اختبارات تجارية في الدرجة الأولى واختبارات لا ترتبط بالتخصص ولا تقدم وتعطي المعيار الحقيقي للمهارات والقدرات البحثية التي يجب أن يتصف بها طالب الدراسات العليا أو البكالوريوس، والنتيجة من يستفيد من هذه البرامج عدد من الطلاب الدوليين أو غير قطريين وعدد من الطلبة القطريين ممن تم قبولهم وفق معايير غير واضحة!.

* ونأتي للأهم الجامعة الأم الجامعة الحكومية التي تنتسب لحكومة دولة قطر جامعة قطر، رغم ما مرت به الجامعة منذ تأسيسها 1973 إلى يومنا هذا من مراحل وتطور وفق خطط استراتيجية وسعي دؤوب للحصول على التصنيف الدولي في تقييمها، ورغم ما كان سابقا من قرارات لم تكن موفقة وفي محلها فيما يتعلق بالدراسة باللغة الإنجليزية وشروط القبول بالحصول على التوفل والاليتس وما تبعه من ضياع فرص على عدد من الطلبة من الجنسين، إلى أن جاءت الإدارة الحالية لجامعة قطر مشكورة والتي تعمل تحت مظلة مجلس آمناء الجامعة إلى تسهيل القبول والدراسة وإعطاء الفرصة والمجال للدراسة باللغة العربية في مرحلة البكالوريوس

* إلا أنه عند الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه تفرض الشروط الصعبة والتعجيزية بالدراسة باللغة الإنجليزية وغيرها من متطلبات القبول التي تمنع الطلبة الجادين والمميزين والباحثين من الحصول على فرصة في جامعة قطر الجامعة الأم الوحيدة التي يجب أن تعطي الفرصة والمجال في الدراسة وتقديم البحوث العلمية باللغة العربية كمرجع مهم في مجالات تخدم البلد ومستقبله وتخدم التخصص وفقا للمادة 7 من القانون والتي تنص على التالي: مادة (7) « تُنشر الأبحاث العلمية التي تمولها الجهات الحكومية وغير الحكومية باللغة العربية، ويجوز النشر بلغات أخرى، على أن يقدم الباحث في هذه الحالة، مختصرا للبحث باللغة العربية»

* التصفيات الدولية والمعايير التي تضعها الجامعات العالمية لتقيس مستوى الجامعة وترتيبها لا يعتمد فقط على أن تكون لغة الدراسة لغة انجليزية وإنما مدى جدية ومستوى البحوث المقدمة والتي يمكن ترجمتها ونشرها في أكبر الدوريات العالمية، فالأصل عمق وجودة البحوث وأهميتها ولا تقتصر فقط الدراسة باللغة الإنجليزية كشرط قبول يضيع فرصا ويخلق حالة يأس وإحباط مما يضطر معه الطالب للبحث عن جامعات خارجية قد تتناسب وظروفه والا يبقى حلم الدراسة متوقفا بسبب متطلبات!

* آخر جرة قلم: سعت حكومتنا الرشيدة في التبرع والمساهمة في تدريس اللغة العربية في المدارس البريطانية، وكذلك حرصت جامعة قطر على عقد عدد من الاتفاقيات المشتركة لتدريس اللغة العربية في جامعات ماليزية وغيرها وتخصيص يوم للغة العربية، الخطاب للسادة الأفاضل في مجلس آمناء الجامعة لماذا لا تعطى الفرصة للراغبين في استكمال دراستهم باللغة العربية ليكونوا روافد للمراجع العلمية والأكاديمية ؟ ومتى ستكون لدينا كلية الدراسات العليا بتخصصات أكاديمية أكثر من كونها شهادات مهنية؟ إعطاء الفرصة والعدالة الاكاديمية مطلوبة مع امكانية العمل على إيجاد وطرح البرامج بشكل تدريجي والمخرجات الجادة هي المعيار الحقيقي وليس فقط مجرد الحصول على لقب دكتور بشهادة مزورة أو مشتراة أو ضعيفة المصدر !، والله ولي التوفيق.

Tw:@salwaalmulla